

دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا منذ 2003: دراسة في الأطر والسياسات

أ. محمد عبد العظيم العايدى (*)

د. محمود زكريا (**)

أ.د. سوزي رشاد (**)

• ملخص:

تتناول الدراسة دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا، باعتبارهما تهديدين رئيسيين للأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي. يُظهر البحث كيف يعمل الاتحاد الأوروبي، من خلال استراتيجيات متكاملة وأدوات متنوعة، على دعم الجهود الإفريقية لمواجهة هذه التحديات.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا محوريًا من خلال تمويل برامج بناء القدرات الأمنية، تدريب قوات الشرطة والجيش، ودعم المؤسسات القضائية في إفريقيا. كما يعزز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، يُقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية سخية عبر صندوق الطوارئ الأوروبي لإفريقيا لدعم مشاريع التنمية التي تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والبطالة. أما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، فإن الاتحاد الأوروبي يعتمد على نهج متعدد الأبعاد يشمل تعزيز التعاون الأمني والقضائي مع الدول الإفريقية، ومكافحة تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر، وتجارة الأسلحة. يُدعم ذلك من خلال مبادرات مثل مشروع ENACT، الذي يهدف إلى تحليل الجريمة المنظمة وتطوير سياسات فعالة لمواجهةتها. كما يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز أمن الحدود والموانئ، ودعم مشاريع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

(*) باحث ماجستير بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بجامعة 6 أكتوبر

(***) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

تُظهر الدراسة أن الاتحاد الأوروبي يلعب دورًا حاسمًا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا من خلال استراتيجيات تعتمد على التعاون الأمني، الدعم المالي، وتعزيز التنمية المستدامة. ومع ذلك، تظل هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين الدول الإفريقية والاتحاد الأوروبي لتحقيق نتائج أكثر فعالية في مواجهة هذه التهديدات.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، إفريقيا، الأطر



The Role of the European Union in Combating Terrorism and Organized Crime in Africa A Study of Frameworks and Policies

Mohamed Elaidy

Dr. Souzy Rashad

Dr. Mahmoud Zakaria

• Abstract

This study examines the role of the European Union (EU) in addressing two major threats to regional and global security: terrorism and organized crime in Africa. The research highlights how the EU, through comprehensive strategies and diverse tools, supports African efforts to confront these challenges.

In combating terrorism, the EU plays a key role by funding security capacity-building programs, training police and military forces, and supporting judicial institutions in Africa. It also strengthens cooperation with the African Union and regional organizations to share intelligence and coordinate security efforts. Additionally, the EU provides substantial financial aid through the European Emergency Trust Fund for Africa to support development projects that address the root causes of terrorism, such as poverty and unemployment.

In combating organized crime, the EU adopts a multidimensional approach that includes strengthening security and judicial cooperation with African states and tackling drug trafficking, human trafficking, and the illicit arms trade. This approach is supported by initiatives such as the ENACT project, which analyzes organized crime and develops effective countermeasures. Furthermore, the EU enhances border and port security and supports projects combating money laundering and terrorist financing.

The study shows that the EU plays a crucial role in combating terrorism and organized crime in Africa through strategies based on security cooperation, financial support, and promoting sustainable development. However, greater coordination between African countries and the EU remains necessary to achieve more effective results in addressing these threats.

Keywords: The European Union (EU), Counter-terrorism, Organized crime, Africa, Frameworks.

• مقدمة:

تُعد مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا من أهم التحديات الأمنية التي تواجه القارة في القرن الحادي والعشرين، حيث تهدد هذه الظواهر استقرار الدول وتقوض جهود التنمية المستدامة. مع تنامي الجماعات الإرهابية وتوسع شبكات الجريمة المنظمة عبر الحدود، أصبح التعاون الإقليمي والدولي ضرورة حتمية لمواجهة هذه التهديدات. تسعى الدول الإفريقية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، إلى تعزيز الأمن ودعم المؤسسات الأمنية والقضائية، وتبني استراتيجيات شاملة تجمع بين التدابير الأمنية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق السلام والاستقرار.

ثمة تشابك بين الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة، مثل: الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، وتهريب البشر، لذا يُبذل الاتحاد الأوروبي جهودًا كبيرة لدعم إفريقيا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، انطلاقًا من إدراكه لخطورة هذه التهديدات على الاستقرار الإقليمي والعالمي. يعمل الاتحاد من خلال برامج مثل "الصندوق الأوروبي للتنمية" و"مرفق الاتحاد الأوروبي من أجل السلام" على تمويل وتدريب القوات الأمنية الإفريقية، وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية. بالإضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والجريمة، مثل الفقر والبطالة، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر أمنًا واستقرارًا.

في عام 2003، تبنى الاتحاد الأوروبي الوثيقة الأمنية الأوروبية، التي جاءت كإطار استراتيجي لتعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية ومحيطها. حددت الوثيقة أبرز التهديدات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة، باعتبارهما تحديات رئيسية تتطلب استجابة منسقة على المستوى الأوروبي والدولي. أكدت الوثيقة على أهمية التعاون الأمني والاستخباراتي بين الدول الأعضاء، وتعزيز الأدوات القانونية والمؤسسية لمكافحة هذه الظواهر، مع التوازن بين الأمن وحماية الحريات الأساسية. مثلت هذه الوثيقة خطوة محورية في صياغة سياسات الاتحاد الأوروبي الأمنية، حيث



وضعت الأسس لاستراتيجيات أكثر تطوراً لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في السنوات اللاحقة.

أهمية البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا، عبر دراسة الأطر والسياسات التي يعتمدها لتحقيق الاستقرار في المنطقة. كما يبرز البحث أهمية التعاون الدولي في التصدي لهذه التحديات، ويركز على الاستراتيجيات المتبعة لمعالجة الأسباب الجذرية، مثل الفقر والبطالة وضعف الحوكمة. بالتالي، يساهم البحث في تقديم فهم أعمق للدور الأوروبي في تحقيق الأمن في إفريقيا، واستشراف سبل تطوير التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية لمواجهة هذه التهديدات.

إشكالية البحث:

في ظل تزايد التهديدات الأمنية في إفريقيا، تبرز إشكالية هذا البحث في مدى فعالية الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة، ومدى تأثير سياساته على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. تتبع هذه الإشكالية من التداخل المعقد بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأثيرهما المشترك على الأمن القومي للدول الإفريقية، مما يستدعي تحليلاً دقيقاً للسياسات الأوروبية المطبقة في هذا السياق، وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: (ما هو الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا؟)

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

1- ما التحديات الأمنية الرئيسية التي تواجه إفريقيا في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة؟

2- ما الأطر والسياسات التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في مكافحة هذه الظواهر؟

3- كيف يساهم الاتحاد الأوروبي في دعم القدرات الأمنية والمؤسسية
للدول الإفريقية؟

4- ما مدى تأثير التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية على الحد من
الإرهاب والجريمة المنظمة؟

منهج الدراسة:

تستعين الدراسة بمنهج تحليل الدور، وهو أحد المناهج البحثية التي تهتم بدراسة دور
الفاعلين الدوليين والإقليميين في قضايا معينة على الساحة الدولية. وعند تطبيق هذا
المنهج في دراسة دور الاتحاد الأوروبي مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا،
يمكننا الإشارة إلى عدة جوانب رئيسية تتعلق بتحديد دور الاتحاد الأوروبي، الآليات التي
يتبعها لتحقيق أهدافه، وكذلك تأثير هذا الدور على الوضع الأمني في القارة الإفريقية منذ
عام 2003. وحدد هولستي بإمكانية تقسيم منهج تحليل الدور إلى عدة عناصر مثل تحليل
المقومات، كيفية اتخاذ الدور، تقييم الدور.

لمعالجة موضوع البحث بشكل أكثر تفصيلاً، سيتم تقسيمه إلى مطلبين، بحيث
يتناول كل مطلب جانباً محدداً من جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب أو
الجريمة المنظمة في إفريقيا. يركز كل محور على الأطر والسياسات المتبعة، ومدى
فعالية هذه السياسات والتحديات التي تواجهها، ثم يُقدّم تحليل شامل لدور الاتحاد
الأوروبي في التصدي لهذه التهديدات، مما يساهم في تقييم أثر جهوده على الأمن
والاستقرار في القارة الإفريقية. سيتم تقسيم الدراسة إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في إفريقيا

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الجريمة المنظمة في إفريقيا



المطلب الأول: دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في إفريقيا

لم يكن هناك تعريف موحد للإرهاب في تاريخ الاتحاد الأوروبي حتى أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أظهرت الحاجة الملحة لذلك، ولهذا السبب فقد سد القرار الإطارى بشأن مكافحة الإرهاب الصادر في 13 يونيو 2002 هذه الفجوة¹، حيث قدم تعريفاً شاملاً للإرهاب، كجرائم تُلحق ضرراً جسيماً ببلد أو منظمة دولية، إذا ارتكبت بهدف تخويف السكان، أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على فعل أو الامتناع عن فعل، أو زعزعة الاستقرار أو تدمير الهياكل الأساسية لدولة أو منظمة دولية².

عانى المجتمع الإنساني من مخاطر عديدة كالحروب والاستعمار والتمييز العنصري، لكنه يواجه اليوم خطر الإرهاب، الذي ينتشر في أكثر من 51 دولة، مسبباً إزهاق الأرواح وترويع المدنيين. يرتبط الإرهاب بالمجتمع كظاهرة، وقد يمارسه أفراد أو مجموعات، أو حتى دول ضد شعوب أو دول أخرى، لكنه في النهاية يمثل منظومة عنف تهدد الأمن وتنتشر الخوف والرعب³.

عانت منطقة المتوسط من ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، حيث أصبحت موطن عبور عبر الضفة الجنوبية، واستغلت الجماعات المتطرفة تدهور الأوضاع في الدول الجنوبية لتسويق أفكارها الدينية المتطرفة، ما أدى إلى تفجيرات في العديد من العواصم الأوروبية تسببت في خسائر بشرية ومادية كبيرة⁴.

1 - Den Boer M., 11/9 and the Europeanisation of anti-terrorism policy: A critical assessment. Notre Europe, **Policy Papers** (No. 6, 2003), p. 5

2 Saul B., International Terrorism as a European Crime: the Policy Rationale for Criminalization, in **European Journal of Crime**, Criminal Law and Criminal Justice, n. 11, 2003, p. 323

3- خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، على الرابط: <https://bit.ly/4hi5txI>

4- مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو جزائري، المركز الديمقراطي العربي، 2017/1/4 متاح على:

<https://democraticac.de/?p=42040>

أولاً: واقع الإرهاب في إفريقيا

توالت العمليات الإرهابية في القارة الأفريقية في مختلف أقاليم القارة منذ بداية القرن الحادي والعشرين من خلال التنظيمات الإرهابية المختلفة في مسارح العمليات الإرهابية المنتشرة في القارة بأكملها، نفذ تنظيم القاعدة هجوماً انتحارياً استهدف فندقاً **Paradise في مومباسا، كينيا:** (2002) يرتاده إسرائيليون، مما أسفر عن مقتل 13 شخصاً وإصابة 80 آخرين، والهجوم على مركز ويستجيت التجاري في نيروبي، (2013) والهجوم على جامعة غاريسا في كينيا (2015) بواسطة حركة الشباب الصومالية، مما أدى إلى مقتل 67 شخصاً وإصابة أكثر من 175 آخرين، واختطاف جماعة بوكو حرام أكثر من 270 تلميذة في تشيبوك، نيجيريا (2014) ، مما أثار غضباً دولياً وحملة واسعة لاستعادتهن. كما قام مسلحون من جماعة بوكو حرام هجوماً على معسكر للاجئين في منطقة نيامي في النيجر، مما أدى إلى مقتل 22 جندياً نيجرياً ومؤخراً نفذ تنظيم داعش هجمات في كابو ديلجادو، موزمبيق (2021) كما هاجم مسلحون قاعدة الأمم المتحدة في مالي (2021)، مما أدى إلى مقتل عدد من جنود حفظ السلام وإصابة آخرين.

1- أسباب انتشار الحركات الإرهابية في القارة الأفريقية¹:

أ- الطبيعة الجغرافية وسهولة التنقل بين الدول: تسهم الصحراء الشاسعة والحدود المفتوحة في إفريقيا في تسهيل حركة الجماعات الإرهابية وتنفيذ عملياتها عبر دول متعددة.

ب- ضعف الجيوش والأزمات السياسية في إفريقيا: يوفر بيئة مناسبة لتمدد الحركات الإرهابية، خاصة مع انشغال القادة بالاضطرابات والانقلابات والتنافس الدولي.

ج- استمرار صراع النفوذ بين الجماعات الإرهابية: تسعى الجماعات الإرهابية في أفريقيا، كداعش والقاعدة، للسيطرة على مناطق غنية بالموارد، ما أدى إلى صراعات بينهما في السنوات الأخيرة.

1- نرمين توفيق، مستقبل انتشار الحركات الإرهابية في إفريقيا خلال 2024. متاح علي:
<https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9169>



د- هشاشة الدول في إفريقيا: تؤدي هشاشة الدول في إفريقيا إلى فراغ أمني تستغله الجماعات الإرهابية، بسبب ضعف المؤسسات والفساد وغياب سيادة القانون. كما تسهم النزاعات والفقر في استقطاب الشباب، مما يزيد من انتشار الإرهاب وعدم الاستقرار.

2- أبرز مساح العمليات الإرهابية في إفريقيا¹:

يتركز النشاط الإرهابي إلى حد كبير في خمسة مساح رئيسية في إفريقيا:

أ -مسرح الصومال: تعد جماعة " الشباب الصومالية" هي المسؤولة عن معظم العمليات الإرهابية في الصومال.

ب -مسرح الساحل: شهدت منطقة الساحل (وتحديداً بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر) زيادة كبيرة في نشاط التنظيمات الإرهابية؛ وترجع تلك الهجمات إلى ثلاثة تنظيمات رئيسية، هي: جماعة "أنصار الإسلام"، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى .

ج -مسرح بحيرة تشاد: تضم منطقة بحيرة تشاد أربع بلدان هي: "نيجيريا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد". وتعد جماعة "بوكو حرام" و "ولاية غرب إفريقيا" المسئولتين عن النشاط الإرهابي في منطقة حوض بحيرة تشاد.

د -مسرح شمال إفريقيا: من المرجح أن استمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا يوفر محفزاً لتصاعد النشاط الإرهابي في منطقة شمال إفريقيا.

هـ -مسرح موزمبيق الشمالي: تجدر الإشارة إلى عدم وجود أي نشاط إرهابي في موزمبيق حتى عام 2016، غير أن الجماعات النشطة في هذه المنطقة، استغلت الشعور بالتهميش واستثمرت في المظالم الاجتماعية، ووسعت نشاطها في ضوء فشل الحلول الأمنية في التعاطي معها².

1- Ibid.

2 Hübschle, A, **Conceptualizing Terrorism**, contribution présentée lors de l'ISS Terrorism -Seminar, 18-19 September 2003, (Colosseum Hotel, Pretoria, 2003) pp.2-3.

3- مؤشر الإرهاب في إفريقيا 2024:

شهدت إفريقيا خلال عام 2024 انخفاضاً نسبياً في النشاط الإرهابي مقارنة بعامي 2022 و 2023، حيث سُجِّلَت 252 عملية إرهابية استهدفت 13 دولة، ما أسفر عن مقتل 2927 شخصاً وإصابة 941 آخرين. رغم هذا التراجع، لا تزال منطقة الغرب والساحل الإفريقي الأكثر تضرراً، حيث وقعت فيها 46.4% من الهجمات، تليها منطقة الشرق بنسبة 36.1%، ثم وسط إفريقيا بنسبة 17.5%. وتصدّرت الصومال عدد الهجمات بـ 75 عملية، تلتها مالي (38 هجوماً)، بينما سجلت نيجيريا أعلى عدد من الضحايا بـ 638 قتيلاً، وتعكس هذه الأرقام استمرار التهديد الإرهابي رغم الجهود الأمنية المبذولة، إذ تستغل الجماعات الإرهابية الصراعات الداخلية والهشاشة الأمنية لتوسيع نفوذها. كما يشير توسع العمليات في دول جديدة مثل بنين وتوجو إلى تحديات متزايدة تتطلب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب بفعالية¹.

4- تداعيات الإرهاب الدولي على السلم والأمن في إفريقيا:

تواجه إفريقيا تحديات أمنية وتنموية خطيرة تنتهك مبادئ حقوق الإنسان، بسبب الأزمات البيئية والاقتصادية التي تؤثر على الأمن الوطني، الحوكمة، والتنمية. تتسبب انعدام المساواة في المشاركة السياسية والخدمات الاجتماعية في تفاقم الأوضاع، مع انتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية عبر الحدود الوطنية والإقليمية والدولية، مما يهدد السلم والأمن. ويؤثر الإرهاب الدولي على حقوق الإنسان والتنمية والأمن الغذائي والاجتماعي والتعليم في القارة².

5- انعكاسات الإرهاب على الأمن الأوروبي:

تعرضت أوروبا لأول عملية إرهابية في 11 مارس 2004 بتفجير أربعة قطارات في مدريد، مما أسفر عن مقتل 191 شخصاً، ووجهت إسبانيا الاتهام لتنظيم القاعدة. شهدت

1 - الإرهاب في إفريقيا عام 2024: حصاد وتوقعات، متاح علي: <https://bit.ly/3DnmVIN>

2 سعيد درويش، أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، مجلة حوليات، (جامعة الجزائر: العدد 26، الجزء الأول، 2014)، ص. 26.



باريس هجوميين إرهابيين في 2015 أسفرا عن 140 قتيلاً، بينما استهدفت نيس في 2016 عملية إرهابية أودت بحياة 84 شخصاً. كما انتشرت الهجمات في دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، بلجيكا، السويد، الدنمارك وفنلندا، حيث تبين أن منفذي الهجمات غالباً ما حصلوا على الجنسية أو الإقامة القانونية في الدول المستضيفة¹.

6- التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي كجهة فاعلة في مكافحة الإرهاب:

تتطلب مكافحة الإرهاب إجراءات من كل إدارة حكومية: وكالات إنفاذ القانون، ومراقبة الحدود، وإدارات السياسة الخارجية والدفاع، ووزارات المالية، ووزارات الصحة، ووزارات التعليم وهذا يحدد الحاجة إلى تنسيق متعدد الأوجه لتهديد عابر للحدود الوطنية - وهو أمر تمكن الاتحاد الأوروبي من القيام به بالتعاون مع دوله الأعضاء بدرجات متفاوتة من النجاح. وبالتالي، فإن مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي هي التزام واسع النطاق بمكافحة الإرهاب عبر مجموعة كاملة من مجالات الحكم في الاتحاد الأوروبي عن طريق التنسيق بين الأعضاء².

7- الأطر الحاكمة لدور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في إفريقيا:

منذ تبني الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام 2003، تبنى الاتحاد الأوروبي مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب، لا تقتصر على الداخل الأوروبي فحسب، بل تمتد إلى الشراكات مع الدول الإفريقية، باعتبار أن التهديدات الإرهابية عابرة للحدود وتتطلب تعاوناً دولياً واسع النطاق. وقد استند دور الاتحاد الأوروبي في هذا المجال إلى ثلاثة أطر رئيسية: الإطار التشريعي، الإطار المؤسسي، والتعاون مع الاتحاد الإفريقي.

أ- الإطار التشريعي:

يستند دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في إفريقيا إلى مجموعة من الاتفاقيات والتشريعات التي تطورت على مدار العقود الماضية. بدأت هذه الأسس مع اتفاقيات لومي

1- رولان مرعب، تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها، مجلة الدفاع الوطني اللبناني (بيروت: ع98، أكتوبر 2016)

2 - Keohane, D., *the EU and Counterterrorism*. (London: Centre for European Reform, 2005), pp2-3

(1975-2000)، التي أرست إطار التعاون التنموي والأمني بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP)، ثم جاءت اتفاقية كوتونو (2000) لتعزز هذا التعاون، مضيفة بعداً أقوى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

مع تأسيس اتفاقية ماستريخت (1992)، تم وضع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، مما أتاح له دوراً أكثر تأثيراً في القضايا الأمنية العالمية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب في إفريقيا. وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، بدأ الاتحاد الأوروبي في تطوير الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، حيث تم اعتماد تشريعات تجرم الأنشطة الإرهابية، وتعزز تبادل المعلومات، وتجفف منابع التمويل¹.

ب- الإطار المؤسسي:

يعتمد الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في إفريقيا على عدة مؤسسات متخصصة تنسق الجهود الأمنية وتوفر الدعم للدول الإفريقية. يأتي الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في مقدمة الجهات المسؤولة عن تنسيق الاستراتيجية العامة، بينما تتولى خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي (EEAS) تنفيذ سياسات الأمن والدفاع المشترك. تلعب وكالة الشرطة الأوروبية (يوروبول) دوراً أساسياً في تحليل الشبكات الإرهابية وتعقب تمويل الإرهاب، في حين تسهل وكالة التعاون القضائي الأوروبي (يوروبجست) التعاون بين الدول الأعضاء والشركاء الأفارقة في الملاحقات القضائية. كما تساهم وكالة حماية الحدود (فرونتكس) في ضبط الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، لمنع تسلل العناصر الإرهابية من إفريقيا².

1- Cuyvers, Armin. "The Institutional Framework of the EU." East African Community Law: Institutional, Substantive and Comparative EU Aspects, Chapter 2a, (Boston, Leiden, 2016), pp. 80-83.

2 - Roberto Dominguez, Constructing the European Union Foreign Policy: Cases for Analysis in the Transatlantic Relationship, (Jean Monnet/Robert Schuman Pepper Series, Vol.6 No.15, June 2006). p.p.2-3



تُتخذ قرارات مكافحة الإرهاب ضمن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) من خلال عدة هيئات، حيث يحدد المجلس الأوروبي الاستراتيجيات العامة، ويقر مجلس وزراء الشؤون الخارجية خطط التعاون الأمني مع إفريقيا، بينما تشرف المفوضية الأوروبية على برامج التمويل والدعم التنموي ذات الصلة. كما يساهم البرلمان الأوروبي في مراجعة واعتماد التشريعات لضمان توافق السياسات مع الأطر القانونية والحقوقية. من خلال هذه المؤسسات وآليات صنع القرار، يتبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً متكاملًا يجمع بين الأدوات الأمنية، والتعاون الاستخباراتي، والدعم التنموي، لضمان استجابة فعالة لمخاطر الإرهاب في إفريقيا.

ج- إطار التعاون مع الاتحاد الأفريقي:

يشكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي محوراً أساسياً في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، حيث أطلقت العديد من المبادرات لتعزيز الأمن الإقليمي. ومن أبرز هذه المبادرات الإطار الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، الذي يهدف إلى دعم القدرات الأمنية للدول الإفريقية عبر التمويل والتدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية¹.

ثانياً: جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا

1- إستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب داخل القارة:

يلعب الاتحاد الأفريقي دوراً محورياً في تعزيز الوحدة والاستقرار بين الدول الأفريقية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الجماعي. وفقاً لقانونه التأسيسي (2001)، يتولى الاتحاد رئاسة القضايا المتعلقة بالسلام والأمن، ويعمل على منع وإدارة النزاعات وحلها، مما يجعله لاعباً رئيسياً في مكافحة الإرهاب. في 2002، اعتمد البروتوكول المتعلق بمجلس السلم والأمن عام 2002، ودخل حيز التنفيذ في 2003 لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. في 2014، اعتمد الاتحاد استراتيجية تركز على الحوكمة والأمن والتنمية، ودعم التعاون الإقليمي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما أطلق

1 - African Union, *So Far So Good* (New Africa. July 2004), pp. 14-15.

"المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" لدعم تنفيذ استراتيجيات مكافحة الإرهاب. رغم التحديات، يواصل الاتحاد الأفريقي تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب¹. وفي 2013، كما اعتمد الاتحاد "أجندة 2063" لتحقيق رؤية "إفريقيا موحدة ومزدهرة". تسعى الأمم المتحدة إلى شراكة مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي لمعالجة القضايا الأمنية والنزاعات بفضل فهمها للآزمات المحلية².

2- الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب 2005:

تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية مكافحة الإرهاب في نوفمبر 2005، مؤكداً أن الإرهاب تهديد عالمي يتطلب التزاماً استراتيجياً لمحاربته وشملت العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقامت على أربع ركائز أساسية³، هي:

أ- **المنع Prevent** أى منع تجنيد عناصر جديدة وانضمامهم إلى صفوف الإرهابيين.
ب- **الحماية Protect** أى الحماية الجيدة للأهداف المحتملة أو المحتمل تعرضها لهجمات إرهابية.

ج- **التتبع Pursue** وتعنى استمرار التحركات حول أعضاء الشبكات الإرهابية القائمة.
د- **الرد Respond** وتعنى تطور وتحسين القدرة على الرد على الهجمات الإرهابية وإدارة نتائجها.

قامت الإستراتيجية على¹: احترام حقوق الإنسان، ومنع التشدد والتجنيد للإرهاب، حماية الأهداف المحتمل تعرضها لاعتداءات إرهابية، ملاحظة الإرهابيين والقضاء عليهم والاستجابة لعواقب أي هجوم.

1- Ewi, M., Aning, K. Assessing the role of the African Union in preventing and combating terrorism in Africa, **African Security Studies** (VOL 15(3) , 2006) pp 32-46.

2 -Paul D. Williams, The Peace and Security Council of the African Union: evaluating an embryonic international institution, **The Journal of Modern African Studies**,(Volume 47 Issue 4, November 2009),p8

3 - **Council of the European Union. ,The European Union Counter-Terrorism Strategy**, Council of the European Union (Brussels, November 2005),pp6-16



حدد الاتحاد الأوروبي أهدافه في إعلان مكافحة الإرهاب (مارس 2004) مع سبع أولويات²: تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، تقليل وصول الإرهابيين للموارد المالية، تقوية قدرة التحقيق والمقاضاة، حماية أمن النقل الدولي ومراقبة الحدود، تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء لمواجهة الهجمات، تحديد عوامل تجنيد الإرهابيين، زيادة التزام الدول الثالثة بمكافحة الإرهاب.

3- سياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب:

اتبع الاتحاد الأوروبي سياسة محددة لمكافحة الإرهاب من خلال جمع المعلومات حول المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء المشتبه فيهم، باستخدام أنظمة مثل "Eurostat" و "SIS" للمراقبة. تختلف أوروبا عن أمريكا في اتباعها أسلوب التهئية بدلاً من شن الحروب ضد الإرهاب³، ومنذ 2005، اعتمد الاتحاد استراتيجية لمكافحة الإرهاب قائمة على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، منع التشدد والتجنيد، حماية الأهداف المحتملة، ومكافحة الإرهابيين واستجابة للهجمات⁴.

تصدر الإرهاب أهم ملفات السياسة الأوروبية، وفي قمة برشلونة 2005، تم إصدار مدونة السلوك الأوروبية لمكافحة الإرهاب. ورغم كونها تحدياً عالمياً يتطلب التعاون الدولي، فقد لاقت المدونة انتقادات لافتقارها لآليات تنفيذ فعالة بسبب غياب تعريف موحد للإرهاب. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، استجاب الاتحاد الأوروبي عبر تبني خطوات وقائية لمواجهة الإرهاب، وفي وثيقة "أوروبا آمنة في عالم أفضل"، أكدت ضرورة تعزيز استقرار الدول المجاورة لأوروبا. وفي وثيقة 2007-2013 بعنوان

1- عبد السلام باجي، العوامل الداخلية والخارجية المغذية للتطرف (الرباط: أكاديمية المملكة، 2005)، ص. 109.

2- وكالة إيلاف، فرنسا تعيد تنظيم جيوشها لمواجهة تهديدات الإرهاب، مجلة الجيش (ع) 541. أغسطس 2008)، ص. 38.

3- عبد السلام باجي، المرجع السابق.

4- وكالة إيلاف، " المرجع السابق.

"التعاون عبر الحدود"، تم التركيز على معالجة التهديدات الأمنية الجديدة والتعاون لمواجهة التحديات المشتركة¹، كما زاد وعي الاتحاد الأوروبي بالإرهاب بعد هجمات مدريد ولندن في 2004 و2005، مما دفعه إلى تحسين قوانينه التشريعية وتطوير مبادرات لفهم أسباب الإرهاب وجذوره².

4- إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في إفريقيا:

عادةً ما تبدأ مناقشة مكافحة الإرهاب في إفريقيا بدراسة القوانين الدولية ذات الصلة، لكن وجود النصوص القانونية وحده لا يكفي لردع الإرهاب. فالتشريعات الدولية تعالج الجرائم الخطيرة، إلا أن الإرهاب ظاهرة معقدة تتداخل فيها الأبعاد الأيديولوجية، الجنائية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية.

لذلك، يتطلب ردع الإرهاب نهجاً شاملاً تديره الآليات الدولية عبر تنسيق الجهود لضمان مكافحة فعالة. كما أن مواجهة الإرهاب لا تكتمل دون القضاء على مصادر تمويله، مما يجعل تجفيف موارده المالية جوهر الاستراتيجية الدولية للتصدي له وإنهاء أزماته المتكررة³.

استجاب الاتحاد الأوروبي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر خاصة، بإجراءات تضمنت تبني مذكرة توقيف أوروبية وخطوات لمواجهة تمويل الإرهاب واتفاقية تتعلق بالتعاون القانوني الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استمر الاتحاد الأوروبي بتطوير التعاون في هذا المجال وتحسين دفاعاته⁴. وانطلاقاً من استراتيجية مكافحة

1- جمال ساسي، مرجع سابق، ص25

2-Neumann, R.P. and Rogers, B., **Recruitment and Mobilization for the Islamist Militant Movement in Europe**, (London: International Centre for the Study of Radicalization and Political Violence (ICSR) King's College, London, United Kingdom, 2007) P.92.

3 -Argomaniz, J., Bures, O. and Kaunert, C... "A Decade of EU Counter-Terrorism and Intelligence: A Critical Assessment", **Journal: Intelligence and National Security**, (Vol. 30, No. 2-3, 2015), PP 194-195.

4 - Henry Laurens, Mireille Delmas, **Terrorisms** (Paris: CNRS Editions, 2010), pp. 192-193.



الإرهاب 2005، وعلى خلفية الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها عدة عواصم أوروبية، وفى ظل التقارب الجغرافي بين أفريقيا وأوروبا وإمكانية تصدير الإرهاب للداخل الأوروبي، فقد تعامل الاتحاد الأوروبي مع ظاهرة الإرهاب فى أفريقيا اعتبارها مشكلة عالمية وخطر حقيقي يهدد المصالح الأوروبية والدول الحليفة لأوروبا والأراضي الأوروبية ذاتها. مع الأهمية التي أعطاها الاتحاد الأوروبي لمحاربة الإرهاب فى أفريقيا¹.

أ - على مستوى منطقة القرن الأفريقي:

أكد الإطار الاستراتيجي أن الاتحاد الأوروبي فى إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر EDF10 th قدم نحو مليار يورو من خلال الدعم الثنائي لدول القرن الأفريقي، وأنه لعب دور مهما عبر إجراء الحوار السياسي مع دول المنطقة، والاستجابة الإنسانية من خلال تقديم أكثر من ٧٦٠ مليون يورو للمنطقة كل، وذلك من خلال الاستجابة لأوضاع الأزمات ودارتها ما فى ذلك تقدم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي فى الصومال وفى السودان ونشر عملية حرة (عملية أطلنطا) لمحاربة القرصنة وعملية تدريب عسكري فى الصومال. ما أنه ارتبط شكل فاعل الحوار مع الشراء الأساسيين وعملية وضع منتدى عالمي لمكافحة الإرهاب ما فى ذلك مجموعة عمل خاصة القرن الأفريقي².

فى أغسطس 2012، عين الاتحاد الأوروبي مبعوثاً خاصاً للقرن الأفريقي، وطرح خطة عمل لمكافحة الإرهاب فى المنطقة واليمن، تماشيًا مع إطاره الاستراتيجي. هدفت الخطة إلى تعزيز حكم القانون وحقوق الإنسان، وزيادة التعاون الأمني، وبناء القدرات

1- د سامي السيد احمد سياسات وآليات الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا السلم والأمن الأفريقي:

الابعد والآثار، مجلة الدراسات الأفريقية (القاهرة: جامعة القاهرة، عدد40، يونيو 2016)، ص

2 - Council of the European Union, **Council conclusions on the Horn of Africa: A Strategic Framework for the Horn of Africa**, (Brussels, 3124th Foreign Affairs Council Meeting, 14 November 2011), pp. 6, 7. At: <https://bit.ly/3WBUVRt>

لمواجهة أسباب الإرهاب، وتعزيز التماسك المجتمعي لمكافحة التطرف والتجنيد. كما ركزت على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحددت ثلاث أولويات: تعزيز حكم القانون، محاربة التطرف، وتعزيز آليات مكافحة تمويل الإرهاب¹.

كما حرص الاتحاد الأوروبي على عقد اجتماعات وزارية دورية مع الإيجاد لبحث قضايا السلم والأمن. في الاجتماع السادس، الذي عُقد في بروكسل في 1 أبريل 2014، ناقش الجانبان أوضاع القرن الإفريقي، بما في ذلك الصراعات في جنوب السودان والصومال وإريتريا، بالإضافة إلى تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للإيجاد والإطار الاستراتيجي الأوروبي للقرن الإفريقي، ومستقبل التعاون بينهما².

ب- على مستوى منطقة الساحل الأفريقي:

منذ 2008، دعا الاتحاد الأوروبي إلى تبني نهج شامل للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة تحدياتها. بعد بعثات تقصي الحقائق إلى موريتانيا ومالي والنيجر، طلب مجلس الشؤون الخارجية في 25 أكتوبر 2010 إعداد استراتيجية للمنطقة. في 21 مارس 2011، تبني الاتحاد "استراتيجية الأمن والتنمية في الساحل"، التي ركزت على³:

- (1) **ترابط الأمن والتنمية:** تحقيق الأمن جزء أساسي من تمكين اقتصادات المنطقة والحد من الفقر.
- (2) **أهمية التعاون الإقليمي:**
- (3) **بناء القدرات الشاملة:** تعزيز التعاون في الأمن والتنمية لدول المنطقة.

1 - European Commission, **HR of the EU for Foreign Affairs and Security Policy, Joint Communication to the Council: EU Counter-terrorism Action Plan for the Horn of Africa and Yemen** (Brussels, JOIN (2012) 24 final, 31 August 2012), pp. 3-4. At: <https://bit.ly/3Q0ojNE>

2 - Council of the European Union, **Draft Annual Report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy to the European Parliament**, (Brussels, No. 11083/15, 20 July 2015), pp. 126.

3 - European Union **External Action Service, Strategy for Security and Development in the Sahel**, (Brussels, Mar. 2011), pp. 1-2.



(4) الدور الأوروبي المحوري: دعم التنمية الاقتصادية وتهيئة بيئة آمنة تعزز مصالح شعوب الساحل ومواطني الاتحاد الأوروبي.

أكدت الاستراتيجية أن تحديات المنطقة، مثل انتشار الأسلحة، الإرهاب، الفقر، الفساد، والتهريب غير المشروع، تؤثر ليس فقط على السكان المحليين، بل أيضًا على مصالح الأوروبيين بشكل متزايد. ووضعت أهدافًا بعيدة المدى (5-10 سنوات) لتعزيز الاستقرار السياسي، الأمن، الحكم الجيد، التنمية المستدامة، ومكافحة التطرف العنيف. كما حددت أهدافًا قصيرة المدى (3 سنوات) لتحسين الخدمات، زيادة فرص التعليم، تقليل الهجمات الإرهابية، وتعزيز التنسيق الأمني. وشددت على دور الاتحاد الأوروبي في دعم المسؤولية والملكية الإفريقية، خاصة عبر الاتحاد الإفريقي والإيكواس¹. ركزت الاستراتيجية على الدول الأكثر تأثرًا بالتحديات الأمنية، وهي: مالي، موريتانيا، والنيجر، مع مراعاة السياق الإقليمي الأوسع الذي يشمل تشاد ودول المغرب العربي وغرب إفريقيا. وحددت أربعة محاور عمل متكاملة وهي:

(1) التنمية، والحكم الجيد، وتسوية الصراعات الداخلية.

(2) التنسيق السياسي والدبلوماسي بين دول المنطقة لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود.

(3) تعزيز الأمن وحكم القانون لمواجهة التهديدات الإرهابية والجرائم المنظمة.

(4) مكافحة التطرف العنيف عبر توفير الخدمات الأساسية، خاصة للفئات المهمشة.

تعهد الاتحاد الأوروبي بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجية، حيث خصص 650 مليون يورو، منها 450 مليون يورو للدول الثلاث الرئيسية (مالي، موريتانيا، النيجر) والمستوى الإقليمي الأوسع، و200 مليون يورو لدول المغرب العربي².

5- الحرب ضد الإرهاب:

أعاققت "الحرب العالمية على الإرهاب" جهود الاتحاد الأوروبي لتطوير استجابة متماسكة، حيث كان النهج العسكري الذي اعتمدته الولايات المتحدة مغايرًا لأسلوب

1 - Ibid, pp. 1- 4.

2 - Ibid, pp.7- 8.

الاتحاد الذي ركز على زيادة المساعدات لمكافحة الإرهاب خارجياً، إصلاح قطاع الأمن، وبناء السلام. اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجاً مميزاً في مكافحة الإرهاب، حيث أظهرت الخبرة أن الاعتماد المفرط على البعد العسكري قد يضر بالهدف المنشود. ومنذ 11 سبتمبر، تقدم الاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ في مكافحة الإرهاب، ليرز كفاعل رئيسي ويعتمد مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق هذا الهدف¹.

6- شراكات الاتحاد الأوروبي مع المنظمات الأخرى في مكافحة الإرهاب:

أ- التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب:

يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع الاتحاد الإفريقي عبر استراتيجية الاتحاد الأوروبي-إفريقيا المشتركة، ويدعم القدرات الإفريقية في إدارة الأزمات. كما يدعم المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تطوير القدرات التحليلية من خلال البحث والتدريب.

في هذا السياق، تم توقيع اتفاق تعاون في 24 ديسمبر 2007، تلاه تنفيذ برنامج بين 3 مارس 2008 و2 مارس 2012، بتمويل أوروبي قدره مليون يورو. ركز المشروع، المدعوم من اللجنة الأوروبية، على:

(1) تطوير نظام معلوماتي وقاعدة بيانات لتحليل وتبادل المعلومات.

(2) تنظيم ملتقيات وبرامج تدريبية للجهات المختصة في الدول الأعضاء.

يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات دول الاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب عبر دعم الحوكمة وتعزيز الأمن. كما يسعى لتقوية مركز مكافحة الإرهاب وتشجيع دوره، لكن قد يتضمن أيضاً أهدافاً غير معلنة، مثل سعي الاتحاد الأوروبي للحصول على معلومات حول الإرهاب ومكافحته في تلك الدول².

1 Spence D. **Introduction: International Terrorism the Quest for a Coherent EU Responses**, in D. Spence (ed.), *The European Union and Terrorism*, (London: John Harper, 2008) p. 1-p.2.

2 -**Delegation de l'Union Européenne en Algeria** (Alger, Rapport annuel de la coopération UE- Algerie, 2010), p.54.



ب-التعاون بين الاتحاد الأوروبي والنااتو لمكافحة الإرهاب:

إن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والنااتو، في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، هو تعاون وثيق، ومن بين مظاهره، برنامج العمل للشراكة من أجل مكافحة الإرهاب لعام 2002م تركز هذه الشراكة على تنسيق استراتيجيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذلك تعزيز القدرات وتبادل المعلومات والبيانات لمواجهة مختلف التهديدات¹.

ج-التعاون مع المنظمات الفرعية لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا:

وعلى المستوى الإقليمي الفرعي، فقد كان الاهتمام بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب بنداً رئيسياً على قائمة اهتمامات المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا لاسيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، وجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (السادك) والسلطة الحكومية للتنمية (الايجاد) في شرق إفريقيا حيث دخل التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة إلى دائرة التعاون بين دول جماعة (الإيكواس) منذ إنشاء آلية حفظ السلام في غرب إفريقيا عام 1999 خاصة في مجال محاربة تهريب الماس وتجارة المخدرات، وبالمثل فإن جماعة السادك أدخلت التعاون في مجال مكافحة الإرهاب التي أقرها البرتوكول الخاص في أغسطس 2001، أما جماعة الإيجاد فقد وضعت آلية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال خطة العمل لمكافحة الإرهاب التي أقرتها قمة الإيجاد في أكتوبر 2001²

7- جهود أجهزة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب:

أ- تبادل المعلومات الاستخبارية: يتم تبادل المعلومات الاستخبارية أساساً عبر القنوات الثنائية بين الدول، إذ يفتقر الاتحاد الأوروبي لوكالة استخبارات مركزية مثل الـCIA. لكنه أنشأ قدرات استخباراتية ناشئة، أبرزها مركز العمليات

1 - Assemblée Parlementaire, de L'NATO , op.cit

2- وليد قارة، الإجرام المنظم الدولي، تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية، دفاثر السياسة والقانون (الجزائر: العدد التاسع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013)، ص.282.

(SitCen) ويوروبول، يوفر SitCen تقارير استراتيجية لصناع القرار، لكنها
تعتمد على المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء¹.

ب- أداة الإستقرار (IfS)the Instrument for Stability

تم إنشاء آلية الاستجابة للاجئين (IFS) في فبراير 2001 لتعزيز مشاركة الاتحاد
الأوروبي في إدارة الأزمات. تهدف IFS، التي تتبع المفوضية الأوروبية، إلى تعزيز
قدرات السلطات القضائية والمدنية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك
الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. بلغت ميزانية IFS حوالي 2.062 مليار يورو
بين عامي 2007 و2013، مما يعكس تحسناً كبيراً في قدرة الاتحاد الأوروبي على
إدارة الأزمات بشكل مستقل، خصص الاتحاد الأوروبي 19 مليون يورو ضمن
استراتيجية التمويل الدولية في البرنامج الإرشادي السنوي 2007-2008 لمكافحة
الاتجار بالمخدرات ودعم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب. كما نفذت
IFS إجراءات مهمة في مناطق استراتيجية مثل الساحل الإفريقي (مالي، موريتانيا،
النيجر) لتعزيز إنفاذ القانون. بشكل عام، تعزز IFS دور الاتحاد الأوروبي كفاعل
رئيسي في مكافحة التهديدات المتداخلة عالمياً².

ج- المكتب الأوروبي للشرطة الجنائية Europol ودوره في مكافحة الإرهاب:

تلعب يوروبول دوراً رئيسياً في مكافحة الإرهاب وتمويله. تأسست يوروبول في لاهاي
بموجب اتفاقية 1995 وبدأت أنشطتها عام 1999، مع ميزانية بلغت 58.7 مليون يورو
في 2004 وحوالي 400 وكيل. توسعت صلاحياتها لتشمل جميع الجرائم المنظمة العابرة
للحدود، بما فيها الإرهاب، مما جعلها من أكثر المؤسسات فاعلية في الاتحاد الأوروبي.
تدعم يوروبول التحقيقات وتنسق بين أجهزة الشرطة عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية،
إضافةً إلى إصدار تقرير سنوي عن وضع الإرهاب في الاتحاد الأوروبي³.

1 - Ibid.

2- European Commission, External Relations from Warning to Action: Reportage on the EU's Instrument for Stability) Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities 2008).

3 - Delegation De Assemblée Nationale Française Pour L'Union Européenne, Rapport. (Paris, information sur l'Union européenne ET la lutte contre le terrorisme, 2005) p. 16.



بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، أنشأ اليوروبول فرقة لمكافحة الإرهاب، لكنها أُلغيت في 1 أبريل 2003 بسبب ضعف تبادل المعلومات. تولت وحدة مكافحة الإرهاب SC5 المسؤولية، لكن بعد هجمات 11 مارس 2004، أعاد اليوروبول تنشيط الفرقة¹.

د - وحدة التعاون القضائي القانوني للاتحاد الأوروبي Eurojust

تم إنشاء Eurojust بموجب قرار المجلس بتاريخ 28 فبراير 2002، ويقع مقرها في لاهاي، بناءً على قرار مجلس تامبيرى الأوروبي في 15 و 16 أكتوبر 1999. تتألف من مدعين عامين، قضاة، وضباط شرطة ذوي مهارات مماثلة، وتختص بالجرائم المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب، وتتمثل مهمتها في تسهيل ودعم وتنسيق التحقيقات الجنائية عبر الحدود التي تأمر بها القضاة أو المدعون العامون في الدول الأعضاء. يمكن لليوروبول طلب إجراء تحقيقات أو ملاحقات في دول معينة، أو تشكيل فرق تحقيق مشتركة، أو تبادل المعلومات اللازمة. الدول غير ملزمة بالامتنال لهذه الطلبات ولكن يجب أن تقدم أسباباً لرفضها، إلا إذا كان ذلك يعارض المصالح الوطنية أو يهدد سلامة التحقيقات².

هـ - إجراءات الاتحاد الأوروبي لقمع تمويل الإرهاب:

تشمل التصديق على صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذها، مثل اتفاقية 1999 لقمع تمويل الإرهاب وقرارات مجلس الأمن. كما تلتزم الدول الأعضاء بتجميد أصول الإرهابيين وفقاً للإجراءات المنصوص عليها من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والأمم المتحدة (خصوصاً قرار مجلس الأمن 1373)، هذا ويتم تحديث قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعة لهذه التدابير بشكل منتظم بناءً على التحقيقات القضائية والشرطية في الدول الأعضاء³.

1- E UROPOL, Note d'Europol au comité de l'article 36 concernant la mise en œuvre de la déclaration sur la lutte contre le terrorisme, 2004

2- Assemblée parlementaire, de L'NATO, commission sur la dimension civile de la sécurité, (instaurer la sécurité ET protégé les institutions démocratiques, 22 November 2014)

3 - الاتحاد الأوروبي، منع ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال تدابير لتحسين تبادل المعلومات والشفافية وتتبع المعاملات المالية، (بروكسل، رسالة من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي، 2004) ص. 6.

و-مدى نجاح الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في إفريقيا:

يُظهر الاتحاد الأوروبي التزامًا متزايدًا بمكافحة الإرهاب في إفريقيا، خاصة في منطقة الساحل. من خلال مبادرات مثل "التحالف من أجل الساحل"، الذي أُعلن عنه في يناير 2020، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون مع دول المنطقة لمواجهة التهديدات الإرهابية. تتضمن هذه الجهود دعم القدرات العسكرية والأمنية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتقديم المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز التعاون مع الاتحاد الإفريقي لتعزيز الاستقرار والأمن في القارة¹.

ز- التحديات التي تواجه جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب في إفريقيا:

رغم هذه الجهود، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات متعددة في مكافحة الإرهاب في إفريقيا. تشمل هذه التحديات عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الإفريقية، وضعف القدرات اللوجستية والعسكرية لجيوش المنطقة، مما يعيق فعالية العمليات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تُعقد الصراعات الداخلية والاضطرابات المستمرة تتسبب في الجهود الإقليمية. علاوة على ذلك، أدى انشغال الاتحاد الأوروبي بأزمات أخرى، مثل الحرب في أوكرانيا، إلى تحويل بعض الموارد والاهتمام بعيدًا عن مكافحة الإرهاب في إفريقيا، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة².

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الجريمة المنظمة في إفريقيا

تعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر العابرة للحدود التي تهدد استقرار الدول، خاصة في إفريقيا. تعرف الجريمة المنظمة بأنها تنظيم إجرامي يتكون من أفراد أو مجموعات تعمل بشكل منظم لتحقيق مكاسب مالية من أنشطة غير قانونية. يتمتع أعضاؤها بتخطيط دقيق وتنظيم معقد يشبه المؤسسات الاقتصادية، ويعتمد النشاط

1 - نسرين الصباحي، الاستراتيجية المعدلة: الاتحاد الأوروبي ومكافحة الإرهاب في الساحل

الإفريقي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم النشر بتاريخ 2020/12/13

2 - مكافحة الإرهاب، جهود الاتحاد الأوروبي في إفريقيا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة

الإرهاب والاستخبارات بتاريخ 6 مايو 2023 على الرابط: <https://bit.ly/43KH0lk>



الإجرامي على التخطيط ويُنفذ بواسطة أفراد ذوي خبرة، باستخدام تقنيات متطورة لتحقيق أرباح سريعة¹.

أولا واقع الجريمة المنظمة في إفريقيا:

1- تعريف الجريمة المنظمة:

بذلت على الصعيد الدولي جهود حثيثة لتعريف الجريمة المنظمة وبيان خصائصها ثم إيجاد الوسائل اللازمة لمكافحتها لذلك سنتناول تعريف وأهم هذه الجهود على الصعيد الأوروبي وعلى الصعيد الإقليمي.

وفي عام 1998 عرف الاتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة بأنها: جماعة مشكلة من أكثر من شخصين لها هيكل تنظيمي دائم في الزمان وتعمل بشكل على ارتكاب جرائم يعاقب عليها سواء كانت تلك الجرائم غاية في ذاتها أو وسيلة لتحقيق الربح وتستخدم عند اللزوم حق التأثير على رجال السلطة العامة.

في عام 1995، وبناءً على توصية مؤتمر نابولي 1994، دُعي إلى إبرام اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة. قُدِّم المشروع عام 1996 بدعم دولي، ونوقش في باليرمو وفيينا، حتى اعتمدت الاتفاقية في باليرمو عام 2000، استنادًا إلى معيار الجسامة المعتمد أوروبياً عام 1998².

وقد عرفت المادة 8 فقرة "أ" من الاتفاقية الجريمة المنظمة بأنها جماعة ذات بناء هيكلي يتكون من ثلاثة أشخاص فأكثر وتودم لفترة من الزمن لارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية.

1 - عبد الوهاب بن خليف، جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات القواعد، والأدوار، ط1،

(الجزائر، المحمدية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 17-18

2 - عبد الرؤوف بن شبيب، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات

الأمنية لدول الجوار 1999/2018، "رسالة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: قسنطينة، جامعة

صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية، 2019) ص. 178

أما الفقرة "ب" فقد عرفت الجريمة الجسيمة بأنها كل فعل يشكل جريمة يعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية لا يقل حدها عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد من ذلك كما بينت الاتفاقية¹.

تعتبر الجريمة المنظمة في إفريقيا تحديًا كبيرًا يهدد الأمن والاستقرار ليس فقط في القارة الإفريقية ولكن أيضًا على المستوى العالمي. بالنظر إلى القرب الجغرافي والروابط التاريخية بين أوروبا وإفريقيا، أصبح الاتحاد الأوروبي أحد اللاعبين الأساسيين في مكافحة الجريمة المنظمة في إفريقيا. ويشمل ذلك التعاون في مجال تهريب البشر، تهريب المخدرات، الجريمة البيئية، والاتجار بالأسلحة.

ومع تصاعد النشاط الإجرامي بعد الحرب الباردة، أصبحت الجريمة المنظمة أكثر خطورة، مستفيدة من موارد شبكات الإجرام العابرة للحدود وانتشارها في دول هشة مثل مالي، والنيجر، وليبيا، وتشاد، التي تحولت إلى مراكز للأنشطة غير المشروعة كتهريب المخدرات والاتجار بالبشر².

لذا ضم مفهوم "الجريمة المنظمة العابرة للحدود" مجموعة واسعة من الأنشطة التي تعاملت معها الدول الأعضاء بطرق متباينة، ما جعله مفهوماً مرناً يتغير وفقاً للأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه الجرائم الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، والجرائم الإلكترونية، وتمويل الإرهاب. ومع تصاعد قضية الهجرة على سلم الأولويات الأوروبية، بات "تهريب المهاجرين" يُصنف كجريمة منظمة عابرة للحدود ذات أهمية متزايدة.

2- أشكال ومظاهر الجريمة المنظمة في إفريقيا:

أ- تجارة وتهريب المخدرات:

تصاعد استخدام المخدرات في القارة في جميع أقاليم الاتحاد الأفريقي الخمسة، مما يؤكد أن إفريقيا لم تعد منطقة عبور فقط في التجارة العالمية للمخدرات، ولكنها تعتبر أيضاً

1 - د. يوسف داود كوركيس، الجريمة المنظمة (دار الثقافة، عمان، طبعة 2001)، ص 26

2 - شريفة كلاع، الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية (مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، العدد، 13 الوادي،

الجزائر، 2017) ص 39.



مستهلكا رئيسيا. فبينما يظل القنب يشكل المادة الأكثر استخدامًا بعد الكحول، فهناك دليل على الاستخدام المتزايد للكوكايين والهيروين والمنشطات الأمفيتامينية، بالإضافة إلى المؤثرات العقلية الجديدة وبتزايد استعمال الهيروين وكذلك تعاطي المخدرات بالحقن في بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. كما أن معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن مرتفعة ، لاسيما في صفوف النساء والشباب¹.

ب- تجارة الأسلحة:

أصبحت أفريقيا بمثابة السوق الكبير للأسلحة الخفيفة التي تستخدم بصفة كبيرة في النزاعات الداخلية وتستعملها القبائل الرحل لحماية قطعانهم وحاشيتهم من قطاع الطرق فتحتل منطقة الساحل الإفريقي المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية، وتؤكد التقارير العالمية أن تجارة الأسلحة في المنطقة تعد من أكبر مهددات الأمن، والاستقرار بسبب الانتشار العشوائي للأسلحة، وامتلاكها من طرف عصابات الإجرام كالمهربين، وتجار المخدرات، وأعضاء الجماعات الإرهابية².

ج- الإتجار بالبشر:

أصبحت منطقة الساحل والصحراء فضاءً خصبا للإتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص، كما أطلقت أيضا على جريمة المتاجرة بالبشر "اقتصاد المتاجرة بالبشر"، في إشارة واضحة للأرباح المالية التي تجنيها شبكات الجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية ويقصد بالإتجار بالبشر³.

د- غسيل الأموال:

عرّفت اللجنة الأوروبية غسيل الأموال بأنه تحويل أموال ناتجة عن أنشطة إجرامية لإخفاء مصدرها غير الشرعي أو مساعدة المجرمين على تفادي المسؤولية. وتزداد

1 - تقرير خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2017-2013) 4 تقرير مقدم إلى الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات (إثيوبيا: أديس أبابا، 20-24 مارس 2017)

2 - المرجع السابق، ص 189

3 - يوسف داوود كوركيس، م س د، ص ص 68 - 69.

صعوبة مراقبة هذا النشاط بسبب تعقيده، تعدد أطرافه، واستغلاله الثغرات القانونية والتواطؤ مع جهات داخلية في الدولة¹.

هـ- الجرائم البيئية:

لقد أدى الفساد على كل المستويات تقريباً إلى تسهيل الكوارث البيئية، والجرائم المتعلقة بالموارد الطبيعية في أفريقيا. فقد سمح المسؤولون المحليون والوطنيون لقطاعي الأشجار والصيادين غير الشرعيين بالوصول إلى الغابات والأنواع المحمية، وفي كثير من الحالات قدموا إقرارات جمركية كاذبة للسماح للسلع بالخروج من البلاد أو المنطقة دون أن يتم اكتشافها².

وتشمل الاتجار في العاج، والصيد غير المشروع لأنواع المهددة بالانقراض، ويُعد الطلب العالمي على المنتجات النادرة والفشل في تطبيق القوانين البيئية من أبرز الأسباب، ويؤثر ذلك على التهديد للتنوع البيئي وثُفاقم الفساد³.

و- القرصنة البحرية خاصة في سواحل الصومال:

تُعد القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال، والتي امتدت تأثيراتها إلى شرق إفريقيا، من أخطر الظواهر الأمنية التي أثرت على التجارة الدولية والاستقرار الإقليمي، كما لعبت العوامل الاقتصادية، والسياسية، والجغرافية دوراً كبيراً في نشوء وتطور هذه الظاهرة، مما جعلها تحدياً إقليمياً ودولياً، وشهدت سواحل الصومال وخليج عدن أنشطة قرصنة تستهدف السفن التجارية، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها ضعف الحكومات الساحلية والفقر المدقع، ومنا ناحية أخرى أثرت أعمال القرصنة في خسائر اقتصادية ضخمة في التجارة البحرية⁴.

1- Abdel kader Abdurrahman, **The Sahel across roads between criminality and terrorism**, (Paris: institue Francis des relations Internationals (IFRI), 10/10/2012), p.12.

2-Mark Shaw and Tuesday Reitano, **The evolution of organized crime in Africa** (Institute for Security Studies (ISS), PAPER 244, APRIL 2013) p13.

3 - مصطفى كراوه، م س ذ، 530.

4 - المرجع السابق.



ز - الجرائم الإلكترونية:

تشهد إفريقيا تزايداً في الجرائم الإلكترونية، مثل القرصنة والاحتيال، رغم انخفاض نسبة مستخدمي الإنترنت إلى 28.2% مقارنة بـ 83% في أوروبا (2019). تستغل الشبكات الإجرامية ضعف البنية الرقمية، حيث بلغت الخسائر 3.7 مليار دولار في 2017، و 2 مليار دولار في 2020. وشملت الهجمات البارزة هجوم "Mirai botnet" في ليبيريا وهجمات رفض الخدمة (DDoS) في جنوب إفريقيا وإثيوبيا. في كينيا، سُجلت أكثر من 23 مليون محاولة اختراق عام 2020، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الأمن الرقمي والتعاون الإقليمي والدولي¹.

3- تداعيات الجريمة المنظمة على إفريقيا وأوروبا:

تشكل الجريمة المنظمة تهديداً خطيراً على كل من إفريقيا وأوروبا، حيث تمتد تداعياتها عبر الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يؤثر على استقرار الدول ويعرقل جهود التنمية والأمن².

أ - التداعيات على إفريقيا³:

(1) **التداعيات الاقتصادية:** تستنزف الجريمة المنظمة الموارد الطبيعية والمالية للدول، حيث يؤدي تهريب المعادن والثروات الطبيعية إلى خسائر مالية هائلة تُقدر بالمليارات، مما يحرم الاقتصادات المحلية من إيرادات ضرورية للتنمية. كما يؤدي انتشار الأسواق غير الشرعية التي تديرها الجماعات الإجرامية إلى إضعاف النشاط الاقتصادي المشروع، مما يتسبب في اختلال الأسواق الرسمية ويزيد من معدلات الفقر والبطالة.

1 - تقرير للإنترپول، أبرز التهديدات السيبرانية في أفريقيا، على:

<https://www.interpol.int/ar/1/1/2021/47>

4- Raymond Baker, Capitalism's Achilles heel: **Dirty money and how to renew the free-market system** (John Wiley and Sons, Hoboken, NJ, 2005), p. 12.

3- Mark Shaw and Tuesday Reitano, The evolution of organized crime in Africa, **institute for Security Studies (ISS)** (PAPER 244 , April 2013),p5

(2) **التداعيات السياسية:** تؤدي الجريمة المنظمة إلى إضعاف سيادة الدول الإفريقية من خلال اختراق مؤسساتها الرسمية وزعزعة قدرتها على فرض القانون. فالجماعات الإجرامية تعتمد على الفساد كأداة رئيسية، حيث تقوم برشوة المسؤولين وأجهزة إنفاذ القانون، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة وجعلها غير قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية بفعالية. ومع تزايد نفوذ هذه الجماعات، تصبح الحكومات عاجزة عن التحكم في بعض المناطق، مما يخلق ملاذات آمنة للإجرام والإرهاب. كما أن التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب يؤدي إلى تآكل السيادة الوطنية، حيث تستغل التنظيمات الإرهابية شبكات الجريمة في تمويل أنشطتها، ما يزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في القارة. هذا الوضع يجعل الدول الإفريقية أكثر عرضة للتدخلات الخارجية، حيث تلجأ الحكومات إلى القوى الدولية للحصول على دعم أمني، مما قد يقيد استقلالية قراراتها السيادية¹.

(3) **التداعيات الاجتماعية:** تؤدي الجريمة المنظمة في إفريقيا إلى تصاعد العنف داخل المجتمعات المحلية، حيث تتنافس الجماعات الإجرامية على النفوذ، مما يرفع معدلات الجريمة ويزيد من حالة عدم الاستقرار. كما ينعكس ذلك سلباً على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، حيث تضطر الحكومات إلى توجيه موارد مالية ضخمة لمكافحة هذه الظاهرة، مما يقلل من القدرة على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ب- التداعيات على أوروبا:

(1) **التداعيات الاقتصادية:** تتحمل الدول الأوروبية تكاليف باهظة لمكافحة الجريمة المنظمة، حيث يتم إنفاق مليارات الدولارات سنوياً على تعزيز الأمن الداخلي ومراقبة الحدود. كما تتضرر الأسواق الأوروبية بسبب تدفق المنتجات المهربة

1 - Understanding organized crime in Africa, **Journalism from the heart of crises** (NEW YORK: Politics and Economics Analysis 3 July 2014) at: <https://bit.ly/3FkFxTY>



والمقلدة، مثل الأدوية المزيفة، التي تؤثر سلباً على الشركات والمستهلكين، وتحد من النمو الاقتصادي.

(2) **التداعيات السياسية:** تواجه أوروبا تحديات سياسية متزايدة بسبب الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما يدفعها إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع الدول الإفريقية. كما تشكل شبكات تهريب البشر والأسلحة القادمة من إفريقيا تهديداً مباشراً للأمن الداخلي الأوروبي، حيث يمكن أن تسهم في دعم أنشطة إرهابية وإجرامية داخل القارة¹.

(3) **التداعيات الاجتماعية:** تسهم الهجرة غير الشرعية الناتجة عن أنشطة الجريمة المنظمة في زيادة الضغوط على أنظمة اللجوء والمساعدات الإنسانية، مما يؤدي إلى تحديات كبيرة في استيعاب المهاجرين وتقديم الدعم لهم. كما أن ارتفاع معدلات الجريمة المرتبطة بالهجرة المنظمة يؤدي إلى تصاعد التوترات المجتمعية، حيث تنتشر مشاعر العنصرية والعداء تجاه المهاجرين، مما يهدد التماسك الاجتماعي في الدول الأوروبية.

4- دور الجريمة المنظمة في تمويل الإرهاب الدولي:

شهدت الجرائم المنظمة تصاعداً عالمياً مع بداية القرن الحادي والعشرين، مستغلة تطورات التكنولوجيا والعولمة لتعظيم أرباحها، خاصة في تمويل الجماعات الإرهابية. وترتبط الجريمة المنظمة بالإرهاب الدولي من خلال أنشطة مثل تجارة السلاح، الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، حيث تُستخدم هذه الجرائم العابرة للحدود كمصادر رئيسية لتمويل الإرهاب في إفريقيا².

1- Eva Magdalena Stambøl, **The EU's fight against transnational crime in the Sahel** (Brussels: Institute for European Studies, Issue 2019/04 • February 2019).pp2-3

2- عادل عبد الجواد، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني (القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2005) ص5.

ثانياً مكافحة الجريمة المنظمة في إفريقيا:

تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة في إفريقيا استجابات شاملة ومبتكرة تتجاوز الحلول التقليدية التي تركز فقط على إنفاذ القانون والسيطرة على الحدود، كما تحتاج الاستراتيجيات إلى تكامل جهات متعددة المستويات، مع تفعيل التعاون الإقليمي والدولي، وتنسجم الجريمة المنظمة بخصائص فريدة تتداخل مع الفساد والتغلغل الاجتماعي داخل المجتمعات الإفريقية، مما يعقد مواجهتها. لذا، من الضروري تطوير فهم أعمق لهذه الظاهرة واعتماد نهج استباقي يركز على منع تجريم الحكومات وتوفير بدائل اقتصادية مستدامة، مع تعزيز الجهود الاستخباراتية والتعاون الإقليمي والقاري والدولي مع الشركاء الدوليين¹.

1- جهود الاتحاد الأفريقي لمكافحة الجريمة المنظمة: خطط عمل الاتحاد الإفريقي:

منذ عام 1996، اعتمد الاتحاد الأفريقي خطط عمل لمكافحة المخدرات والجريمة المرتبطة بها، مع تحول المسؤولية تدريجياً إلى وزارات الصحة والتنمية الاجتماعية². حتى الآن، تمتلك 80% من الدول الأعضاء لجاناً وطنية نشطة، و62% منها تطبق استراتيجيات محدثة. كما تبني الاتحاد عدة مبادرات تاريخية لمكافحة الجريمة المنظمة، أبرزها خطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر (2006) واستراتيجية السيطرة على الأسلحة الصغيرة (2011)³. رغم ذلك، تعاني هذه الخطط من غياب خطة تنفيذية متكاملة وضعف الدعم الدولي، مما حد من تأثيرها. في 2012، اعتمد الاتحاد خطة عمل لمكافحة المخدرات (2013-2018) التي استندت إلى الإعلان السياسي للأمم المتحدة. وفي إطار خطة العمل 2019-2025، يهدف الاتحاد إلى معالجة قضايا المخدرات والاتجار بها

1 - ibid.

2 - الاتحاد الإفريقي، خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة 2019-2025 (القاهرة: الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات 29 يوليو

02- أغسطس 2019)، على الرابط: <https://bit.ly/3C7OXRz>

3 - World Bank, World development report 2011: conflict, security and development, Washington, DC: World Bank, 2011, introduction



عبر محاور شاملة تشمل الوقاية والعلاج وتعزيز العدالة الجنائية. ضمن أجندة 2063، تركز الاتحاد على تعزيز العدالة وحماية الحقوق، مع مواجهة التهديدات الجديدة مثل الاتجار بالمخدرات المصنعة¹.

2- جهود الجماعات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة:

تعزيزت جهود الاتحاد الأفريقي لمكافحة الجريمة والمخدرات من خلال استراتيجيات إقليمية نفذتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية مثل مجموعة دول غرب أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، مما ساهم في تحسين المراقبة الوبائية. رغم ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات أبرزها نقص التمويل والخطط التنفيذية القابلة للمراقبة. في غرب أفريقيا، تركز المبادرات على تعزيز قدرات العدالة والأمن، مثل خطة العمل الإقليمية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة. في جنوب أفريقيا، تساهم منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في تنسيق الجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود. أما في شرق أفريقيا، فتعاني المنطقة من تأخر في تبني موقف موحد ضد الجريمة المنظمة، رغم إطلاق برنامج قطاع الأمن في 2011. تحتاج هذه الهيئات إلى دعم مالي وفني مستدام لتحقيق فعاليتها في مواجهة التحديات المتزايدة للجريمة المنظمة².

3- صور التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

تعد صور وأشكال التعاون الدولي لمكافحة الجريمة متعددة ويمكن استحداث أنماط جديدة منها وفقا لحاجة الدول وطبيعة التحديات التي تفرضها الجرائم المستحدثة فإذا كان التسليم هو الصورة التقليدية الأولى للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة فإن ربط شبكات الاتصالات والمعلومات بين الدول يعد صورة حديثة نسبيا أتاحها التطور التكنولوجي وفرضتها ظروف التطور الإجرامي³، لذا فمن الصعب حصر كافة أشكال

1- - Mark Shaw and Tuesday Reitano, *ibid*, p17

2 - *ibid*, pp21-23

3 - د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (دار النهضة العربية،

القاهرة، 2007)، ص 101

التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، نظراً لاحتمالية استحداث صور جديدة لتناسب احتياجات الدول وظروفها والتطورات التكنولوجية والأمنية¹، سيتم تناول صور وأشكال نماذج وتصنيف التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة الأكثر شيوعاً وذات الأهمية العملية كآلاتي²:

أ- صور ووسائل العلاقات التعاونية البسيطة:

(1) الصور الأولية للتعاون البسيط: تبادل الرسائل والزيارات وعقد اللقاءات وتبادل الخبرات.

(2) الصور المتطورة للتعاون البسيط: وأهم نماذج هذه الصور هي: (تنظيم الاجتماعات وإجراء المفاوضات ، تنظيم المؤتمرات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة³ ، توقيع الإعلانات المشتركة ومذكرات التفاهم والاتفاقيات والبرامج والبروتوكولات الثنائية)⁴.

ب- صور ووسائل العلاقات التعاونية المتوسطة والثيقة:

إن الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها أعضاء الإجرام المنظم غالباً ما تكون عابرة للحدود الوطنية أو الإقليمية أو الدولية العابرة للقارات، وبالتالي فإن الدولة بمفردها لا تستطيع أن تقاوم ذلك لوحدها وهنا يظهر التعاون الدولي في مكافحة الجريمة وسنذكر هنا بعض صور ووسائل العلاقات التعاونية المتوسطة والثيقة.

(1) التعاون القضائي والقانوني بين الدول: فيما يتعلق بتقديم المساعدات القانونية والقضائية من أبرز وسائل تضيق الخناق على الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود⁵.

1 - د. عبد المنعم سعيد "أسلوب تحليل الأحداث في العلاقات الدولية"، (مطبوعات جامعة القاهرة

1990)، ص 62

2 - د. صلاح الدين عامر، م س، ص 102

3 - Interpol, 2020.

4 - د. علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة-دراسة استراتيجيته الوطنية للتعاون

الدولي لمكافحة المخدرات (إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000)، ص 93.

5 - United Nations Convention against Transnational Organized Crime, 2000



(2) توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة: يستوجب على الدول

العمل فيما بينها بصورة منظمة بهدف التقريب والتنسيق بين مختلف النصوص التشريعية المتعلقة بتجريم الجرائم من جهة وإيجاد الإجراءات القضائية التي تساعد على قبض المجرمين والحد من أنشطتهم الإجرامية¹.

(3) إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة: إبرام

المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي فيما يتعلق بتسليم المجرمين الضالعين بارتكاب جرائم خطيرة.

ففي معاهدة ماستريخت الموقعة تم وضع سياسة تعاون لمكافحة الجريمة المنظمة وكافة أشكال التهريب وكل ما يخص الدول الأوروبية والأعضاء².

(4) التعاون الشرطي الدولي: تعزيز إنفاذ القانون بطرق شتى فهو يمكن السلطات

من الحصول على أدلة من الخارج بطريقة جائزة داخليا ويسمح بربط شبكات الاتصال والمعلومات بين الدول خاصة مع التطورات التكنولوجية الحديثة وحاجة الدول إلى مثل هذا التعاون³.

4- أدوات وسياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة:

في إطار سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعدل والشؤون الداخلية، يتم تبني نهج أمني متكامل لمواجهة التهديدات المختلفة، حيث يتم تطبيق حلول مثل تشديد أمن الحدود، وتعزيز مراقبة الشرطة، واستخدام تقنيات المراقبة وقواعد البيانات. كما تُصدر هذه النماذج الأمنية إلى الدول الشريكة لمساعدتها في وقف "التدفقات غير المشروعة" قبل وصولها إلى حدود الاتحاد الأوروبي.

1 - UNODC, 2016

2 - عيسى لافي الصمادي، استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة في الإطار الدولي والإقليمي الوطني، مجلة دراسة قانونية (عدد 7، مايو 2010)، ص16.

3 - ليلي إبراهيم الغدواني، التعاون التقني والشرطي كآليتين من الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة (الملتقى الوطني الثالث حول الجريمة المنظمة وسياسة مكافحتها بالجزائر، الأغواط، 2008)، ص338.

يمول الاتحاد الأوروبي عددًا متزايدًا من المشاريع التي تهدف إلى دعم أجهزة الأمن الداخلي والعدالة الجنائية في الدول الإفريقية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، الإرهاب، والهجرة غير النظامية. ومن بين هذه الأدوات¹:

أ- **سياسة الجوار الأوروبية**: تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والتنمية الاقتصادية مع الدول المجاورة.

ب- **السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة**: توفر إطارًا قانونيًا لإطلاق بعثات أمنية وعسكرية في إفريقيا.

ج- **صندوق التنمية الأوروبي**: يمول مشاريع تهدف إلى تحسين الحوكمة الأمنية ودعم مؤسسات إنفاذ القانون.

د- **منظمة التعاون الدولي**: تعزز الشراكات بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.

هـ- **صندوق الطوارئ للاتحاد الأوروبي لأفريقيا (2015)**: بميزانية 4.1 مليار يورو، يهدف إلى تعزيز قدرات أجهزة الأمن الداخلي وحدود الدول الإفريقية، ودمج إدارة الهجرة في جميع الإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

أصبح تحقيق الأمن الداخلي هدفًا أساسيًا في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث يستثمر عددًا متزايدًا من الجهود والموارد في مكافحة التهديدات الأمنية والجريمة العابرة للحدود في الجوار الإفريقي، وقد أكدت استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، مثل الاستراتيجية العالمية لعام 2016 وميثاق السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة لعام 2018، على أهمية الربط بين الأمن الداخلي والخارجي وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة لمواءمة العمليات وتقارب أدوات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة.

1 - Eva Magdalena Stambøl, The EU's fight against transnational crime in the Sahel, **Policy brief** (Brussels :Institute for European Studies Pleinlaan, Issue 2019/04 , February 2019)



5- إجراءات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة:

لطالما شكلت مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود أولوية استراتيجية للاتحاد الأوروبي على مدار العقود الماضية، حيث تم التأكيد مراراً على أهمية التعاون مع الدول الثالثة للتصدي لهذه الظاهرة، ويعود ذلك إلى النظرة السائدة داخل الاتحاد الأوروبي، والتي ترى في الجريمة العابرة للحدود تهديداً ينبع من التدفقات غير المشروعة للبضائع والأفراد نحو أراضيها، مما جعل أمن الحدود الاستجابة الأبرز لهذا التحدي، لذا يوجد في الاتحاد الأوروبي منظمات معنية بمكافحة الجريمة بصفة عامة ومكافحة الجريمة المنظمة بصفة خاصة على مستوى الإقليم الأوروبي أو دول الاتحاد الأوروبي.

أ- أهم المنظمات والهيئات وعملها في مكافحة الجريمة المنظمة:

(1) المجلس الأوروبي:

أنجز المجلس الأوروبي العديد من الاتفاقيات في مجال تعزيز ودعم التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الجريمة بصفة عامة والجريمة المنظمة بصفة خاصة ومن أهم الاتفاقيات ما يلي¹:

(أ) اتفاقية القانون الجنائي لمجلس أوروبا عام 1995: وشملت تجريم رشوة

الموظفين العموميين، وغسل الأموال، والتعاون في تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة لمكافحة هذه الجرائم.

(ب) المبادئ التوجيهية العشرون لمكافحة الفساد عام 1993م: تتضمن الاتفاقية

تعزيز الوعي العام، وتشجيع السلوك الأخلاقي، وتجريم الفساد.

(ج) اتفاقية مجلس أوروبا لغسل الأموال عام 1997م²: وشملت الاتفاقية كل ما يتعلق

بأعمال البحث والتحري والقبض على المجرمين ومصادرة العائدات الإجرامية في الجرائم الخاصة بغسل الأموال.

(د) اتفاقية المجلس الأوروبي لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات عام 1995

1- د. عيد محمد فتحي، الإجرام المعاصر (مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ط1، 2006)، ص37.

2 - Council of Europe, 1997

(هـ) الإتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب عام 1972:

(و) تبني المجلس الأوروبي عام 1997 مشروع توصية بشأن حماية الشهود في الجرائم المنظمة.

(2) الاتحاد الأوروبي:

بعد توقيع معاهدة الوحدة الأوروبية ماستريخت 1992 وما وفرته من سهولة الحركة بين الدول الأوروبية التي شملت حركة الأشخاص والسلع والخدمات وإزاء استغلال جماعات الجريمة المنظمة هذه التسهيلات في زيادة أنشطتها، بدأت الدول الأوروبية تعاوناً أمنياً متطوراً وفعالاً تمثل في عدد من القرارات والاتفاقيات التي استهدفت مكافحة الجرائم المنظمة بين الدول الأوروبية¹، وكان من أهمها إنشاء مكتب للشرطة الجنائية الأوروبية Europol عام 1995 "ليحل محل وحدة شرطة المخدرات الأوروبية التي أنشأت عام 1993م والتي امتد اختصاصها إلى جانب المخدرات ليشمل جرائم الاتجار بالمواد المشعة والنووية².

تم إدراج "تهريب المهاجرين" ضمن بروتوكول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود عام 2000، ويُعرّف بأنه مساعدة شخص ما على دخول بلد بطريقة غير قانونية مقابل مكاسب مالية. ورغم اختلافه جوهرياً عن "الاتجار بالبشر"، الذي ينطوي على استغلال الضحايا مثل العبودية أو الدعارة القسرية، إلا أن الخطاب السياسي الأوروبي غالباً ما يدمج المصطلحين لتعزيز شرعية الإجراءات الصارمة ضد شبكات تهريب المهاجرين.

(3) الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة REPC:

أسست الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة في 30 نوفمبر 2009 بقرار من المجلس الأوروبي، وتهدف إلى دعم التدابير الوقائية ضد الجريمة داخل الاتحاد الأوروبي وعلى المستويين الدولي والمحلي. تعمل الشبكة على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين

1 - د. أحمد حسن عبد الحميد، التعاون الأمني العربي وتحديات الأمن الدولية (مركز البحوث والدراسات، الرياض، ط1، 2009)، ص 285.

2 - Europol, 2021



الدول الأعضاء، ونشر نتائج الأبحاث حول الوقاية من الجريمة، وتنظيم أنشطة ومؤتمرات لرفع الوعي. كما تقدم تقارير سنوية وبرامج عمل، وتدعم المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي، معتمدة على التنسيق بين الممثلين الوطنيين والمنظمات المحلية والمجتمع المدني¹.

(4) اليوروبول:

(5) اليوروجست:

ب- أهم جهود مكافحة الجريمة المنظمة أوروبيا:

(1) خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة جريمة المخدرات 2009 - 2012:

تكملة لخطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة المخدرات 2005-2008 استندت أيضا خطة العمل 2009-2012 على الإجراءات المعمولة بها لتنسيق السياسة العامة لمكافحة المخدرات في الدول الأعضاء أي خطتي تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات التابعة للاتحاد الأوروبي 2005-2012 والتي اعتمدها المجلس الأوروبي في ديسمبر 2004 والهدف العام منها هو الحد من الطلب والعرض على المخدرات والأضرار الاجتماعية والصحية الناجمة عن استهلاك وتجارة المخدرات. وتحتوي خطة عمل الاتحاد الأوروبي المتفق عليها لمكافحة المخدرات والتي تتركز على خمسة أولويات: (تحسين التنسيق - تخفيض الطلب - تخفيض العرض - تحسين التعاون الدولي - تحسين فهم ظاهرة تعاطي المخدرات)².

(2) العمل الأوروبي لمكافحة جريمة تبييض الأموال:

تستثمر أوروبا كثيرا في مكافحة تبييض الأموال والتي هي بصفقتها تتحمل مسؤولية خاصة في مجال مكافحة غسل الأموال، ففي الواقع هناك نسبة كبيرة من الجرائم المالية في أوروبا والمناطق التي ترتبط بها تاريخيا وجغرافيا³.

1 - مقال منشور على موقع التشريعات الأوروبي، www.europa.eu/legislation.

2 - **Plan d'action drogue de l'union européenne** 2009/2012, du 20/12/2008, and journal officiel c326 du 20/12/2008 GHD: le groupe horizontal drogue.

3 - Anne Brouard, **Europe ET la lutte contre le blanchiment dare not**, (Foundation Robert Schuman, France, 2004), p. 46.

6- استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مكافحة الجريمة المنظمة في إفريقيا:

تعتمد على نهج شامل يجمع بين الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية لتعزيز الاستقرار والتنمية في القارة، والحد من التهديدات الأمنية التي تؤثر على الدول الإفريقية ودول الاتحاد الأوروبي. يمكن تلخيص هذه الاستراتيجية في النقاط التالية¹:

أ- التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين:

- (1) تعزيز الشراكات مع الاتحاد الإفريقي: يعمل الاتحاد الأوروبي على دعم مبادرات الاتحاد الإفريقي في مجال الأمن والسلام، مثل "برنامج السلم والأمن".
- (2) التعاون مع المنظمات الإقليمية: مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ومنظمة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC).
- (3) التنسيق مع الأمم المتحدة: في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب.

ب- دعم بناء القدرات والمؤسسات:

- (1) تدريب قوات الأمن: دعم برامج تدريب الشرطة والقضاء في الدول الإفريقية لتحسين قدرتها على مكافحة الجريمة المنظمة.
- (2) تعزيز القضاء وسيادة القانون: تمويل مشروعات لتحسين كفاءة الأنظمة القضائية وإصلاحها.
- (3) تطوير تقنيات المراقبة والتحقيق: توفير الدعم التقني لتتبع الشبكات الإجرامية².

ج- مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:

عن طريق إطلاق مبادرات مشتركة مع الدول الإفريقية لمعالجة جذور ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتفكيك شبكات التهريب والاتجار بالبشر مع تنفيذ برامج لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يقلل من دوافع الهجرة القسرية.

1 - مكافحة الجريمة المنظمة: استراتيجية جديدة لتعزيز التعاون عبر الاتحاد الأوروبي ولتحسين

استخدام الأدوات الرقمية في التحقيقات، علي الرابط: <https://bit.ly/3WoE18W>

2 Esteban Martinez, **Instrumentos de la UE para su estrategia de Paz y seguridad en África**, (Máster Universitario en Asuntos Internacionales: Economía, Política y Derecho, 2022).p34.



د - مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال¹:

تعزيز التعاون في مجالات تتبع التدفقات المالية غير المشروعة. دعم الدول الإفريقية في تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

هـ - التدخل في مكافحة تجارة المخدرات والأسلحة:

العمل على تقليل تدفق المخدرات والأسلحة عبر الحدود، خصوصاً في المناطق الساحلية مثل خليج غينيا، مع تعزيز قدرات الموانئ والجمارك في كشف الشحنات غير القانونية.

و - معالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة:

دعم مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لخلق فرص عمل وتعزيز الاستقرار، توفير الدعم للمجتمعات المحلية لمواجهة تأثير الجريمة المنظمة وتعزيز التماسك الاجتماعي².

ز - استخدام الأدوات التكنولوجية:

تقديم دعم تقني للدول الإفريقية في مجالات مثل التحليل الاستخباراتي، أمن الحدود، ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

ح - تمويل المبادرات ذات الصلة:

الاتحاد الأوروبي يقدم مساعدات مالية سخية لدعم المشاريع الأمنية والتنمية في إفريقيا عبر أدوات مثل:

صندوق الطوارئ الأوروبي لإفريقيا (EUTF)، برامج التعاون الإنمائي.

7- الجهود العملية:

أصبح التعامل مع الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية محوراً رئيسياً في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه إفريقيا، حيث يتم تقديم المساعدة في تطوير استراتيجيات الأمن الإقليمي والتشريعات الجنائية، إلى جانب تقديم الدعم في مجالات التدريب، والتجهيز، وبناء القدرات الأمنية.

1 - European Commission, 2019

2 - ibid

وفي إطار إعادة توجيه مهام بعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، باتت هذه البعثات تركز بشكل متزايد على تعزيز الأمن الداخلي عبر دعم وزارات الداخلية، وأجهزة الشرطة، وسلطات الجمارك، فضلاً عن تعيين ملحقين أمنيين وممثلين عن وكالة "فرونتكس" ضمن وفود الاتحاد الأوروبي، ومن بين المشاريع التي ينفذها الاتحاد في المنطقة¹:

أ- مشروع GAR-SI مجموعة العمل السريع للمراقبة والتدخل في منطقة الساحل: في الفترة الزمنية (1 يناير 2016 إلى 31 مارس 2023) بقيمة 74.1 مليون يورو في (منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد الإقليمية) والدول المعنية (بوركينا فاسو - مالي - موريتانيا - النيجر - السنغال - تشاد) لإنشاء وحدات درك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في دول الساحل، ويهدف البرنامج الي يهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل عبر دعم قدرات السلطات الوطنية وتمكينها من فرض سيطرة فعالة على الأراضي والحدود، خاصة في المناطق النائية. ويشمل ذلك إنشاء وحدات شرطة قوية ومتنقلة ومتعددة التخصصات، إضافةً إلى تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة².

ب- برنامج PARSEC - برنامج دعم تعزيز الأمن في منطقتي موبتي وغاو وإدارة المناطق الحدودية: في الفترة الزمنية (15 مارس 2017 - 31 ديسمبر 2023) في مالي، بقيمة 43.5 مليون يورو في مالي لتعزيز الأمن في منطقة موبتي، بما يشمل الحدود، يهدف البرنامج إلى تعزيز سيادة القانون عبر دعم قوات الأمن وتنسيقها إقليمياً، مع تحسين أمن السكان وإدارة الحدود لضمان الاستقرار والتنمية³.

1 - Eva Magdalena Stambøl, *ibid*.

2-GAR-SI SAHEL (Groupes d'Action Rapide – Surveillance et Intervention au Sahel)، at: <https://bit.ly/4iImFMW>

3 - Programme d'Appui au Renforcement de la Sécurité dans les régions de Mopti et de Gao et à la gestion des zones frontalières (PARSEC Mopti-



ج-برنامج AJUSEN - دعم العدالة والأمن في النيجر، في الفترة الزمنية من (فبراير 2017 - ديسمبر 2020). الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4 مليون يورو في النيجر لدعم العدالة والأمن في مواجهة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعية ويهدف الي تقديم الدعم والمشورة لقوات الأمن عبر برامج تدريب مستمرة، سد الفجوات التدريبية في جميع أقسام قوات الأمن، بما في ذلك الجمارك وحماية الموارد الطبيعية، مع دورات متخصصة في جمع المعلومات، مكافحة الفساد، التحقيق في الجرائم المنظمة، وتعزيز إدارة الحدود من خلال إنشاء وحدة تدريبية دائمة داخل المدرسة الوطنية للشرطة¹.

كما شهدت بعثات السياسة الأمنية الأوروبية تحولاً تدريجياً من التركيز على بناء المؤسسات إلى اتباع نهج أمني مباشر لمكافحة الجريمة. على سبيل المثال، عززت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الساحل - النيجر، التي أنشئت عام 2012، تفويضها ليشمل مكافحة الهجرة غير الشرعية والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها، وافتتحت مكتباً في أغادير، المركز الرئيسي لحركة المهاجرين نحو ليبيا والجزائر، لدعم السلطات في مواجهة شبكات التهريب².

د- مشروع: ENACT: تم إطلاق التقرير في 24 نوفمبر 2023، حيث كشف عن الاتجاهات الإقليمية للجريمة في إفريقيا وأبرز التحديات التي تواجه القارة، يهدف إلى تحسين فهم الجريمة المنظمة عبر إفريقيا وتطوير سياسات فعّالة لمكافحتها، كما يدرك الاتحاد الأوروبي أن مكافحة الجريمة المنظمة في إفريقيا تتطلب نهجاً

Gao), **Emergency Trust Fund for Africa**, at: https://trust-fund-for-africa.europa.eu/our-programmes/programme-dappui-au-renforcement-de-la-securite-dans-les-regions-de-mopti-et-de-gao-et-la-gestion_en

1 - AJUSEN – SUPPORTING JUSTICE AND SECURITY IN NIGER, Civipol.at: <https://civipol.fr/en/projects/ajusen-supporting-justice-and-security-niger>

2 - Rainer, L. and F. Strazzari, Organized crime and fragile states. African variations. EUISS Policy Brief 8, March 2017. Paris: **European Union Institute for Security Studies**, 2017.

متوازنًا يجمع بين تعزيز الأمن والتنمية، مع التركيز على الشراكة مع الدول الإفريقية لتحقيق نتائج مستدامة¹.

مشروع ENACT هو أول مشروع من نوعه يغطي القارة الإفريقية بأكملها. ويهدف إلى تحليل نطاق الجريمة المنظمة وتبعاتها على الأمن والحوكمة والتنمية².

يمول الاتحاد الأوروبي مشروع ENACT وينفذه كل من الإنتربول ومعهد الدراسات الأمنية مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

توفر تقارير الإنتربول ضمن مشروع ENACT معلومات لواضعي السياسات وتعزز التعاون الشرطي إقليمياً ودولياً، وتسלט الضوء على الجرائم المنظمة في إفريقيا لتحليلها وتوجيه الإجراءات المناسبة، وفيما يلي التقارير المنشورة³:

(1) **الجريمة المنظمة والنزاعات المسلحة في شرق إفريقيا** (يونيو 2022) - تنوع الجماعات المسلحة إيراداتها التي باتت تعتمد أكثر فأكثر على الأنشطة الإجرامية المنظمة.

(2) **الاتجار بالبشر لنزع أعضائهم في شمال وغرب إفريقيا** (يوليو 2021) - هذه الجريمة مدعاة للقلق الشديد ويشكل الفقراء والنازحون أكثر الفئات السكانية عرضة لخطر الاستغلال لهذا الغرض.

(3) **التنقيب غير المشروع عن الذهب في وسط إفريقيا** (يونيو 2021) يرتبط التنقيب غير المشروع عن الذهب بأنشطة إجرامية خطيرة أخرى كالاتجار بالبشر والجرائم المالية والصيد غير المشروع.

(4) **تبعات جائحة كوفيد-19** على مشكلة الأدوية غير المشروعة في شرق أفريقيا (ديسمبر 2020) - جماعات الجريمة المنظمة تستغل الوباء لبيع الأدوية المزيفة والمتدنية النوعية.

1 - ENACT. (2020). Organized Crime in Africa Report.

2 الإنتربول، استخدام التحليل الجنائي لتعزيز الإجراءات التي تتخذها أفريقيا لمكافحة الجريمة

المنظمة عبر الوطنية، عبر الرابط: <http://bit.ly/4hjDMnK>

3 - المرجع السابق



(5) تداول الأموال بالهاتف المحمول في أفريقيا (يونيو 2020) - يستغل

المجرمون مواطن الضعف في نظم تحديد الهوية لارتكاب جرائم عن طريق خدمات تداول الأموال بالهاتف المحمول

8- جهود الاتحاد الأوروبي على مستوى الأقاليم الأفريقية:

وعلى المستوى الإقليمي، يدعم الاتحاد الأوروبي القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر) عبر توفير التمويل وبناء القدرات الأمنية، مع التركيز على إنشاء عنصر شرطي ضمن هذه القوة. كما بات التدريب على حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من هذه الجهود، خصوصاً بعد توجيه اتهامات للقوات المسلحة المالية بارتكاب انتهاكات جسيمة¹.

يتمثل دور السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم عبر بعثات تدريبية (بعثات عسكرية أو مدنية تُعنى ببناء السلام). غير أن هذه الجهود لا تقتصر على هذين المثالين، إذ برزت النيجر، كأولوية قصوى لأوروبا نظراً لدورها المحوري كدولة عبور للمهاجرين المتجهين إلى ليبيا، لا سيما بعد سقوط نظام القذافي. واليوم، تُعتبر النيجر شريكاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي في تعطيل شبكات تهريب البشر، ما دفع الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تعزيز حضورها الدبلوماسي من خلال افتتاح سفارات جديدة في العاصمة نيامي.

9- تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي في مكافحة الجريمة على الاستقرار في إفريقيا:

علي الرغم من أن الحكومات الإفريقية ترحب بالمساعدات الأمنية الأوروبية، إلا أن بعض هذه السياسات قد تؤدي إلى نتائج غير مقصودة مثل²:

أ- زعزعة استقرار المجتمعات المحلية نتيجة لتجريم بعض الأنشطة الاقتصادية التقليدية.

1- Bøås, M., 'Crime, coping, and resistance in the Mali-Sahel periphery,' in African Security, 2015, 8 (4): 299-319.

2 - Eva Magdalena Stambøl, *ibid*

ب-زيادة الأعمال الإجرامية بسبب تدهور مصادر الدخل، كما هو الحال في منطقة أغادير بالنيجر.

ج-تصعيد التوترات السياسية والاجتماعية من خلال فرض سياسات أمنية صارمة لا تأخذ بعين الاعتبار السياقات المحلية.

الخاتمة:

يُعد دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا منذ عام 2003 نموذجًا للتعاون الدولي في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود. من خلال دراسة الجهود الأوروبية في هذا الصدد، يتضح أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد استراتيجيات شاملة تجمع بين التدابير الأمنية والتنمية، مع التركيز على تعزيز القدرات المحلية للدول الإفريقية ودعم المؤسسات الأمنية والقضائية.

لقد نجح الاتحاد الأوروبي في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مما ساهم في تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود الأمنية. كما أن المبادرات الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي، مثل صندوق الطوارئ لأفريقيا وبرامج بناء القدرات، قد ساهمت في تعزيز الأمن والاستقرار في مناطق مثل الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي.

1- نتائج الدراسة:

برز أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية قد حقق خطوات إيجابية ملموسة نحو تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. فقد أثبتت الجهود المشتركة جدواها في عدة مجالات، بدءًا من تقوية الشراكات الإقليمية وصولاً إلى معالجة الأسباب الجذرية للتحديات الأمنية. وفي ضوء ذلك، تتلخص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

أ- **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:** نجح الاتحاد الأوروبي في تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية، مما أدى إلى تحسين تنسيق الجهود الأمنية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.



ب- **تحسين القدرات الأمنية:** من خلال برامج التدريب وبناء القدرات، تم تعزيز قدرات القوات الأمنية والمؤسسات القضائية في الدول الإفريقية، مما ساهم في تحسين استجابتها للتهديدات الأمنية.

ج- **معالجة الأسباب الجذرية:** ركزت استراتيجيات الاتحاد الأوروبي على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والجريمة المنظمة، مثل الفقر والبطالة وضعف الحوكمة، من خلال دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د- **تحقيق نتائج ملموسة:** تم تحقيق نتائج ملموسة في الحد من أنشطة الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، خاصة في مناطق مثل الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي، حيث تم تفكيك العديد من الشبكات الإجرامية وتقليل تدفق الأسلحة والمخدرات.

2- تقييم دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا منذ عام 2003.

يمكن القول إن تقييم دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا يُبرز بوضوح طبيعة تعاونية تركز على مبادئ الشراكة، إذ يسعى الاتحاد إلى حماية مصالحه الأمنية—مثل الحد من التهديدات العابرة للحدود—بالتوازي مع تلبية توقعات الدول الإفريقية في تحقيق الاستقرار والتنمية.

يعد الاتحاد الأوروبي لاعباً أساسياً في دعم الأمن والاستقرار في إفريقيا، حيث تبنى سياسات واستراتيجيات متعددة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة منذ عام 2003. ويمكن تقييم دوره من خلال الأبعاد التالية:

أ- الإطار المؤسسي والتشريعي:

أطلق الاتحاد الأوروبي العديد من المبادرات لتعزيز الأمن في إفريقيا، مثل استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، كما أنشأ بعثات أمنية مثل بعثة الاتحاد الأوروبي في الساحل لتعزيز القدرات المحلية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ب- الدعم المالي والتقني:

قدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً كبيراً من خلال الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ في إفريقيا، الذي يهدف إلى مكافحة الأسباب الجذرية للإرهاب والجريمة المنظمة، مثل الفقر وضعف الحوكمة. كما وفر برامج تدريبية للأجهزة الأمنية والقضائية الإفريقية لتعزيز قدراتها في التصدي للجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية.

ج- التحديات والانتقادات:

رغم الجهود المبذولة، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات في تحقيق تأثير ملموس بسبب ضعف التنسيق بين دوله الأعضاء، والتباين في المصالح بين الدول الأوروبية والإفريقية. كما أن التركيز على الحلول الأمنية دون معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للجريمة المنظمة والإرهاب قد حدّ من فاعلية سياساته في بعض المناطق.

3- السيناريوهات المتوقعة:

ومن السيناريوهات المتوقعة في دور الاتحاد الأوروبي مستقبلاً تجاه مكافحة الإرهاب والجريمة في إفريقيا:

أ- **زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي:** من المتوقع أن يشهد المستقبل زيادة في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، مع التركيز على تعزيز القدرات الأمنية والإدارية للدول الإفريقية. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء قوات أمنية مشتركة وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية.

ب- **توسيع نطاق البرامج التنموية:** قد يتم توسيع نطاق البرامج التنموية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي ليشمل المزيد من المناطق الإفريقية، مع التركيز على خلق فرص عمل وتحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، مما يساهم في تقليل دوافع الانخراط في الأنشطة الإجرامية.

ج- **تعزيز الأمن السيبراني:** مع تزايد التهديدات الإلكترونية، من المتوقع أن يزداد الاتحاد الأوروبي من دعمه للدول الإفريقية في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك تدريب الكوادر المحلية وتوفير التكنولوجيا اللازمة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.



د- **مواجهة التحديات الجديدة:** قد تواجه جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تحديات جديدة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية في إفريقيا وأوروبا. لذلك، سيكون من الضروري تطوير استراتيجيات مرنة قادرة على التكيف مع هذه التحديات، مع الحفاظ على التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان.

هـ- **تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:** يمكن أن يشهد المستقبل تعزيزاً للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والقطاع الخاص في إفريقيا، حيث يمكن للشركات أن تلعب دوراً في دعم مشاريع التنمية والأمن، خاصة في مجالات مثل البنية التحتية والتكنولوجيا.

ختاماً، تتطلب مكافحة الإرهاب نهجاً يجمع بين الأمن والتنمية، مع تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، التصدي لهذه الظاهرة مسؤولية جماعية تتطلب التزاماً من جميع الأطراف لضمان السلام والأمن المستدامين، وأيضاً مكافحة الجريمة المنظمة ليست مسؤولية أمنية بحتة، بل تتطلب نهجاً شاملاً يعالج الأسباب الجذرية مثل الفقر والبطالة، ويعزز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة. فقط من خلال تعزيز التعاون الدولي وتبني استراتيجيات متكاملة يمكن تحقيق تقدم ملموس في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الأمن والاستقرار العالمي.

